

المصدر :

الرياض

التاريخ :

04-07-2007

الصفحات :

21

العدد : 14254

المسلسل : 155

دبلوماسية الملك عبدالله

دور المملكة الإقليمي .. ومستقبل المنطقة؟

عادل بن زيد الطريقي

هذه النجاحات لا تعني أن المهمة انتهت، أو أنه بالإمكان الركون إلى ما تم تحقيقه حالياً، فأحدى مشكلات السياسة هي أن ما يتم بناؤه لعقود قد ينهار في أسابيع، ومنطقة كالشرق الأوسط تمر بمرحلة حرجة للغاية.



ومرحلة مختلفة عن العقود الماضية، كما أن دورها أو ما يترقبه الآخرون منها بات مختلفاً هو الآخر. الذين يتذكرون الدور السعودي إبان عقد الستينيات، وأثناء الحرب الباردة يدركون ما أقصد، فالحالة السعودية تذكرنا بالدور الذي اضطلعت به كل من فرنسا نهاية الستينيات (أوروبياً) عبر تدعيم الحلف الأطلسي والاحتفاظ بموقف توافقي من الصراع الأمريكي السوفييتي، واليابان نهاية السبعينات في شرق آسيا - لا سيما في أزمتي تايوان والكوريتين- عبر مشروعاتها للشراكة الاقتصادية في مقابل محادثات وقف التجارب النووية والصواريخ الباليستية، وجنوب أفريقيا منتصف التسعينيات (أفريقياً) عبر تأسيس الاتحاد الأفريقي وإقرار وثيقة «الحق في الحماية» الأممية الهامة. ما يجمع هذه الدول هي أنها أخذت على عاتقها تجاوز الخلافات التاريخية مع جيرانها والدفع نحو أليات استقرار، واجتراح وسائل عمل مشترك لإدارة الأزمات الإقليمية التي عصفت بمناطق نفوذها الإقليمي، وأهم من ذلك هي أنها امتلكت خاصيتين: الأولى، قوة ناعمة (Soft Power) مكنتها من طرح نموذج حداني جذاب بين جيرانها بحيث أصبحت قيادتها للآخرين لا تقوم على القوة المادية ولا المكونات العسكرية، بل على مهارتها في تطوير ذاتها بشكل لا يؤثر سلباً على الآخرين، ولكنه في ذات الوقت يبههم بوصفه نموذج نجاح بإمكانهم هم أن يكونوا مثله. أما الثانية، فهي أنها قدمت بدائل شراكة وخيارات لأطراف النزاع في بيئتها لحضهم على نزع فتيل التوتر، وتقديم الفرص الثانية-كما يقال- لبناء الثقة بينهم.

المملكة في عهد الملك عبدالله مرشحة لهذا الدور، وبإمكانها رغم كل المشكلات الإقليمية الراهنة أن تكون عاملاً فاعلاً في الاستقرار الإقليمي، وحتى أثبت وجهة النظر هذه دعوتنا نستعرض المشهد الجيوسياسي الراهن:

- بداية، مشكلات المنطقة يمكن حصرها في متغيرين أساسيين: الأول، يتعلق بتغير في موازين القوى لم تشهده المنطقة منذ خمسين عاماً. وهذا الاختلال في الموازين يعني أن لدينا فراغاً قوياً واستقطاباً بين الدول تماماً حول ما يطلق عليه علماء السياسة خطوط التصعد التاريخية (Fault Lines)، والتي تفصل ما بين آسيا الوسطى-إيران وأذربيجان وأفغانستان والعراق- وشبه الجزيرة العربية وسيناء-دول الخليج واليمن ومصر، والشمال- تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل- أما المتغير الثاني فيخص تهاوي البنية المدنية للسلطة الحديثة - بكافة مؤسساتها الدستورية والبرلمانية- لصالح اللاعنصر الصغار (سابقاً) أو اللانظاميين - الحركات الأصولية وجماعات الإرهاب والقوى

حظيت جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله الأوروبية-العربية باهتمام عالمي كبير، فعلى الرغم من أحداث الأسابيع الثلاثة الماضية، والتي امتلأت بصدح كبير تقريباً في الشرق الأوسط وأوروبا-الافتتال الداخلي الفلسطيني وانفصال الضفة عن غزة، وتقدير مرافد الصحابة والأئمة في العراق، وموجة التهديدات الإرهابية في لندن - إلا أن غبار العواصف والأحداث لم يحجب أهمية الجولة التي يقوم بها رأس الدبلوماسية السعودية ولم يقلل من زخمها الواضح، بل إن الانتباه لزيارته زاد بسبب ازدياد التوتر، ربما تطلعاً لمواقفه وردات فعله تجاه ما حدث، ولعل أفضل تعليق استمعت إليه مؤخراً هو تعليق روبرت مالي-مساعداً للرئيس بيل كلينتون لثنؤون لشرق الأوسط ورئيس مجموعة الأزمات الدولية حالياً- حين قال في معرض جوابه على سؤال عن مستقبل عملية السلام بعد أحداث غزة: لا أمك جواباً الآن ربما سأنتظر كما الآخرين لما سبقوله السعوديون حيال ذلك. الزميلان فرانسوس سيرتك وأشفين مولافي، رحبا في مقالة لهما في مجلة الفونر بولسي - هذا الأسبوع - بالجولة الملكية السعودية مشيدين بمسار الملك عبدالله الإصلاحي داخلياً، والصحافة السياسية التي تجلت في مواقفه الإقليمية خلال الستين الماضيين، وبحسب ما يصف الباحثان فإن السعودية على غرار دول المنطقة التي تعصف بها الأزمات حالياً تعيش حالة من الاستقرار الداخلي، وفوراناً في الطموحات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها في ذات الوقت تواجه تحديات نوعية ستمتحن جوهرها في المستقبل القريب، ورغم أن التحديات الإقليمية والداخلية عالية إلا أن السعوديين-تحت قيادة عبدالله- يبدون أكثر وثوقاً الآن بأنفسهم مما كانوا عليه في السابق. أما ما لفت انتباهي فهي الرسالة التي وجهها كاتب المقال لرجال السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا: العالم اليوم يحتاج إلى السعودية، ليس لفظها بل لأهميتها السياسية، إذ أنها الملائد الأخير لتهدئة التوترات وضممان الاستقرار في شرق أوسط يوشك أن ينفجر على نفسه.

إزاء هذا الشبهوض الكبير في دور المملكة الإقليمي أصبح الحديث عن العامل السعودي-أو كما يسمى ال- Saudi Factor لازمة فنية في حديث المحللين والمراقبين لثنؤون الشرق الأوسط، فهم لا يتصورون حلاً هنا، أو يضمنون تهدئة هناك ما لم تكن السعودية شريكاً في ذلك. صحيح أن دور السعودية لم يولد اليوم، وأنها كانت على الدوام قوة إقليمية فاعلة إلا أنها اليوم تلعب في مناخ

مع روسيا والصين والهند، وفي ذات الوقت لا يتمتعون عن التحدث مع أحد إذا ما أراد الحوار، وهذا يتجلى في محادثاتهم المباشرة والمهمة مع إيران، واستقبالهم لمسؤولي حزب الله اللبناني وحماس الفلسطينية. وهذا خيار سليم فأن لا يمكنك إحراز أي تقدم بتجاهل أي طرف في النزاع، ثم إن عدم الحديث مع الأطراف المعنية لا يحقق شيئاً.

ولعل أهم ما حققته الدبلوماسية السعودية مؤخراً هي أنها نجحت في تحويل الحوار حول تعاطف دورها الإقليمي من مصدر تهديد أو تهيش للبعض إلى عنصر تعزيز وتوحيد، فحين تعاضلت طروحات تقسيم المنطقة إلى معسكرين وحاول البعض التقليل من الدور الإقليمي لبعض الدول التاريخية الهامة أبدي السعوديون مهارة في تحويل النقاش وتوجيهه بشكل لا يقلل من أهمية أحد، وأكدوا على اهتمامهم بالجمع. وهذا خيار صحيح، فالسعودية تبحث عن شركاء، والتقليل من أهمية دور حلفائها الإقليميين لا يزيد من قوتها بل يضعف حلقة التعاون التي تسعى لتوسيعها وتقويتها.

هذه النجاحات لا تعني أن المهمة انتهت، وأنه بالإمكان الركوب إلى ما تم تحقيقه حالياً، فإحدى مشكلات السياسة هي أن ما يتم بناؤه يعقود قد ينهار في أسابيع، ومنطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة حرجة للغاية، بيد أن الأمور قد تزداد سوءاً على أكثر من صعيد. وهناك أسئلة ملحة تتصدر في كل ساعة كاستقبال الضفة والقطاع، واحتمالية حرب أمريكية-إسرائيلية، أو تحرك

إسرائيلي، أو انفراط إيراني، وهناك أسئلة أخرى تخص مستقبل العراق ما بعد الانسحاب الأمريكي، ومرحلة ما بعد بوش، وغيرها الكثير. إن محاولة رسم استراتيجية للحل والتعاطي اليوم قد تصبح غير ذات فائدة بعد غد لأن المشهد تغير بالكامل بين ليلة وضحاها، ومهما كان التخطيط دقيقاً ومحكماً فإنه ليست ثمة رؤى قادرة على الاستثمار لاسيما في بيئة متصدعة كالشرق الأوسط. بيد أن ذلك لا يعني الابتكاح أو الارتجال بل يعني مزيداً من الجهد وسياسات متجددة، ولكن من المهم أن تكون رسالتنا للجمع هي أننا لا نملك كل الحلول، وليست لدينا إجابات مفعمة مسبقاً لهذه الأسئلة الشائنة لأنه لا توجد لدينا أجندة خاصة، بل نسعى للمشاركة في الفهم والإجابة والحل، وعلينا أن لا نخشى من النقد فأجلل القرارات الصعبة يحتاج الناس إلى الزعامات القوية، وكما قال هنري كيسنجر في محاضرة له مؤخراً: (المهم هو أن تقوم بما هو صحيح لديك. أما المصادفة فستأتي لاحقاً).

القبلية والعشائرية.. بإزاء هذا المشهد تتبدى لنا ثلاثة مواقف لدى الدول المعنية، فهناك الذين يدعون لتغيير الحالة السائدة في ميزان القوى بغرض الحصول على حصة أكبر، أو ربما الهيمنة المطلقة، وهناك الذين يعارضون صعود أي تهديد للأمن الإقليمي المشترك -لاسيما سعي بعض الدول لامتلاك السلاح النووي- ويحبذون وسائل سلمية وتفاوضية لحل الأزمة، ثم هناك الدول غير المعنية بالإطرا الإقليمي العام ولكنها مشغولة أكثر بتأثير ما يحدث لدى الجيران على وضعها الداخلي.

- أما لماذا يبدو المشهد هكذا؟ فالإجابة واضحة لأن المنطقة لا تمك حتى اليوم إطاراً ثابتاً لحفظ الأمن، أو نظاماً لإدارة أزماتها الإقليمية، فهي لا تمك حثفاً مثل الأطلسي ولا اتحاداً أفريقياً ولا حتى منظمة تعاون ثابتة كمنظمة التعاون الأوروبية -التي تضم في عضويتها دولاً من خارج الإتحاد الأوروبي-، ولا منظمة تعاون مثل «مجموعة دول الأيشين»، أو منظمة تعاون أمريكا الشمالية-أفريكا والمكسيك وكندا-، أو حتى إطاراً اقتصادياً تعاونياً كذلك الموجود في أمريكا اللاتينية. المنظمات الدولية والإقليمية التي تشترك فيها دول المنطقة كالأمن المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ليست مصممة لاحتواء هذه الدول بشكل يضمن تفهيمها لقواعد العمل المشترك أو إدارة أزماتها، وذلك فإن القلق من التداعيات الخطيرة في أي بؤرة توتر-كالعراق أو لبنان- هو أمر طبيعي بالنسبة لكل دول المنطقة بلا استثناء. صحيح أن الحدود واضحة بين الأطراف ولكنها متحركة أيضاً.

- بالنسبة للمملكة فإن متطلبات قيادتها أصبحت إزامية فهي تواجه خيارات استراتيجية معقدة، وأي تحرك ذي طابع أمني في المنطقة من قبل أي طرف قد يصيب في مصلحتها المباشرة أو قد يؤثر على تلك المصالح، ولا خيار ثالث. إذا امتك أحد جيرانها السلاح النووي أصبحت في موقع تهديد لمصالحها بشكل مباشر ولمصالح حلفائها الإقليميين والدوليين. وهنا تكون المسألة ليست بحثاً عن زعامة بقدر ما هي أخذ بتكليف الزامي.

إذا، ماذا بوسع المملكة أن تفعل؟ .. حتى الآن تبدو السياسة الخارجية السعودية سائرة في الاتجاه الصحيح، فهم اتبعوا سياسة الباب المفتوح مع الجميع، وأبدوا اهتماماً بكل من يقدر بهم. فهم في الوقت الذي يباشررون محادثات استراتيجية مع نظرائهم الأمريكيين بشكل فطلي يعملون على تنويع مساحه تحركهم الإقليمي والدولي، فهم يوثقون علاقاتهم بالدول الأوروبية الهامة كفرنسا وإسبانيا وألمانيا، كما يعتنون بالدول التي بدأت تبرز أهميتها أوروبياً كبولندا، ويوثقون تعاونهم الاقتصادي والنفطي